الفصل الثالث

التهديد، والخطر، والحرب الوقائية

إن المبادئ العامة للسياسة الخارجية لا تفرض مستوى الخطر الذي يجب على الولايات المتحدة أن تخاطر به لتحقيق غاياتها. وقد اختارت إدارة بوش، وهي تدفع نحو تغيير نظام الحكم في العراق، إستراتيجية خطر عال، ومكافأة عالية. والخطر الذي خاطرت به الإدارة لم يكن خطراً غير معقول. وخصوصاً في ضوء ما اعتقدته بشأن تهديد أسلحة الدمار الشامل في ذلك الوقت. ولكنه كان خطراً مفترضاً على نوع عال جداً محدد من التهديد، وقد دحرجت الإدارة النرد بطريقة استلزمت منه أن يكون صحيحاً في الوقت نفسه في حسابات عديدة مهمة حول تطورات المستقبل. وكانت ثقتها بنفسها في حكمها الخاص في غير موضعها، وذلك نظراً إلى أن العديد من تلك الحسابات كانت موضع شك في ذلك الوقت نفسه.

obeikandl.com

بيئة التهديد بعد 11 أيلول/ سبتمبر

من المألوف لدى الأمريكيين أن يقولوا إن "كل شيء قد تغير بعد 11 أيلول/سبتمبر"، والمعْنِيُّ بها أن تهديداً جديداً خطيراً على نحو جدي قد برز وهو يتطلب مجموعة مختلفة جداً من الاستجابات وردود الفعل السياسية. وهذا بالتأكيد صحيح إلى درجة ما، وكان مقياس التغيير هو الحقيقة التي جعلت إدارة بوش تقدر على إقناع أكثرية الشعب الأمريكي بمساندة حربين في الشرق الأوسط في الشهور الثمانية عشر التالية للهجمات التي شُنَّت على البرجين التوأمين وعلى وزارة الدفاع. ومع ذلك، فإن من المهم أن نكون دقيقين بشأن الطرق وبشأن الدرجة التي تغير إليها التهديد، وذلك لأن هذا يؤثر على نوع المخاطر التي كان فيها عذر للولايات المتحدة يبرر إسراعها في رد الفعل.

لقد غير 11 أيلول/سبتمبر إدراكات الولايات المتحدة للتهديد لأن الهجمات جمعت معاً تهديدين كانا وهما موحدان أكثر إهلاكاً بكثير منهما وهما متفرقان وهما: الإسلام الراديكالي وأسلحة الدمار الشامل. وكلا التهديدين كان موجوداً لوقت طويل بوصفه قضية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، القضية الأولى كانت موجودة منذ الثورة الإيرانية على الأقل في عام 1978، والقضية الأخرى كانت موجودة منذ فجر العصر النووي. وكل قضية منهما بحد ذاتها شكلت مشكلة خطيرة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولكن حين وضعت القضيتان معاً في حزمة واحدة، فإن القضيتين رفعتا للولايات المتحدة لأول مرة الاحتمال الوشيك لتهديد نووي أو حيوي مباشر، لا يمكن ردعه.

والاحتمال المتمثّل في أن تستطيع منظمة صغيرة وضعيفة وليست دولة أن تنزل ضرراً كارثياً، هو شيء جديد بشكل حقيقي في العلاقات الدولية، وهو يطرح تحدياً أمنياً غير مسبوق. وفي معظم الفترات التاريخية السابقة كانت القدرة على إنزال الضرر الخطير على المجتمع تقع فقط في نطاق الدول: وقد بني صرح نظرية العلاقات الدولية كاملاً حول افتراض أن الدول فقط هي التي تكون اللاعبين المهمين في السياسة العالمية. وإذا كان الفاعلون من غير الدول يستطيعون إنزال تدمير كارثي، فإن الكثير من التصورات التي كوّنت جوهر السياسة الأمنية طوال القرنين الماضيين تفقد بعدئذ علاقتها بالموضوع، وهي: توازن القوة، والردع، والاحتواء، وما شابهها. إن نظرية الردع على وجه الخصوص تعتمد على أن ناشر أي شكل من أسلحة الدمار الشامل يمتلك عنواناً للمرسِل لإعادة ما أرسله، وهذا المرسِل لديه أصول ممتلكات متبقية يمكن أن تتعرض للتهديد انتقاماً منه.

والسؤال الحقيقي يتصل بالاحتمال المتمثل في أن يستطيع الإرهابيون الإسلاميون أن يضعوا أيديهم فعلياً على وسيلة نووية، أو جرثومة مرض الجدري، أو غير ذلك من وسائل إنزال الإصابات الشاملة، أي، جلب السلاح ثم استخدامه على أرض الولايات المتحدة. ومن سوء الحظ، لا توجد منهجية تسمح لنا بالوصول إلى اتفاق على مجال هذا التهديد ومداه. وقبل 11 أيلول/سبتمبر، جادل خبراء الإرهاب مثل بول بيلار أن الاهتمام بإرهاب أسلحة الإصابات الشاملة كان اهتماماً مفرطاً ومنعنا من التركيز على

تهديدات أخرى أقل إثارة وكانت أكثر احتمالاً. ويجادل غراهام أليسون، بشكل متناقض، أن الهجوم النووي من الإرهابيين هو في الوقت نفسه "حتمي" وهو "قابل للمنع"، والوقاية منه. ومن الواضح، أن الهجوم لا يمكن أن يكون كلا الأمرين معاً، ولكننا لم نُعط أي منهجية يمكن الوثوق بها من أجل أن نقرر ما هو المستوى الفعلي للخطر. وبعد هجمات 2001 نشأت فجوة واسعة في الإدراكات بين الأمريكيين وبين الأوروبيين حول هذه القضية نفسها. وكان كثيرون من الأمريكيين مقتنعين بأن مثل هذا الإرهاب الكارثي كان في الوقت نفسه محتملاً ووشيكاً، وأن 11 أيلول/سبتمبر وضعت إشارة على البداية لاتجاه صاعد في العنف. ومال الأوروبيون في مرات عديدة أكثر إلى فهم هجمات 11 أيلول/سبتمبر واستيعابها في خبرتهم الخاصة مع الإرهاب من مجموعات مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي أو إيتا في الباسك، معتبرين تلك الهجمات حدثاً من نوع ما نجح نجاحاً يدعو للدهشة، وهو حدث بعيد عن المعدل المتوسط في ظاهرة اتسمت على نحو أكثر شيوعاً بالسيارات المفخخة أو بالاغتيالات.[1]

ونحن لا نستطيع أن نلغي احتمال وقوع هجوم إرهابي على الولايات المتحدة لإنزال الإصابات الشاملة بها. ومع ذلك، فهناك سبب للتفكير في أن احتمال مثل هذا الهجوم قد انخفض منذ 11 أيلول/سبتمبر. والسبب ببساطة هو أن المؤسسة الأمنية القومية الضخمة للولايات المتحدة قبل ذلك التاريخ، إضافة إلى خدمات الاستخبارات وقوى الشرطة في البلدان الأخرى، لم تكن تركز على

هذه القضية بوصفها أولوية. وبعد 11 أيلول/سبتمبر، كانوا مركزين: وذلك على الرغم من أن تحويل هذا الخزان الكبير الخاص استغرق عدداً من الشهور لتوجيهه ووضعه في مسار جديد، وبعد أن أخذ مساره أحضر موارد هائلة لتوجيهها لمعالجة المشكلة.

ومع ذلك، فإن مدى فاعلية تلك الموارد يعتمد على مدى جسامة التهديد السياسي. فإذا حُشِدت نسبة مهمة من مسلمي العالم البليون أو ما يقاربه لتقترف الإرهاب الانتحاري ضد الولايات المتحدة، فإن هذه المؤسسة الأمنية نفسها ستجد صعوبات في كبح هذا المد. ومن ناحية أخرى، إذا كان الإرهابيون الخطرون حقيقة يشكلون عدداً قليلاً نسبياً من الناس، فسيكون من المحتمل آنئذ أن تكون المشكلة قابلة للتدبير. وبالتالي فإن جزءاً من تقدير التهديد يتعلق بتقويم البعد السياسي للتهديد المطروح من الإسلاميين الراديكاليين.

المصطلحات مهمة. فهناك فروق مهمة تميز بين الأصوليين الإسلاميين، والإسلاميين، والراديكاليين الإسلاميين، والمسلمين العاديين، وهي فروق مميزة صارت مهمة على وجه الخصوص في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر. الأصوليون الإسلاميون يتصرفون انطلاقاً من بواعث دينية، وينشدون إحياء شكل سابق متخيل وأنقى من أشكال الممارسة الدينية. والإسلاميون في مقابل ذلك، يميلون إلى التشديد على الغايات السياسية ويريدون إدخال الدين في السياسة بطريقة ما، وذلك على الرغم من أنهم يريدون ذلك بطرق

ليست بالضرورة معادية للديمقراطية. وحزب العدالة والتنمية الإسلامي في تركيا، على سبيل المثال، تم انتخابه ديمقراطياً وساند الدخول التركي إلى الاتحاد الأوروبي. وأما الراديكاليون الإسلاميون، أو الجهاديون، مثل أسامة بن لادن، فهم يشددون على الحاجة إلى العنف في السعي وراء غاياتهم السياسية. وفي المناقشة التالية سوف أستخدم الجهادية لأشير إلى هذه الحركة المحددة.

ما مدى خطورة التهديد الذي يطرحه أسامة بن لادن والجهاديون من أمثاله للغرب، ولطريقتنا في الحياة في الولايات المتحدة؟ وهل هذا تهديد وجودي، أي، إنه تهديد قادر على تقويض وجود نظام الحكم الأمريكي، على نطاق قابل للمقارنة بالتهديد الذي طرحته ألمانيا النازية أو الذي طرحه الاتحاد السوفيتي السابق؟ هناك رأي يقول: إننا في جوهر الأمر نواجه "الحرب العالمية الرابعة"، بعد أن هاجمنا عدو خطر على وجه الإمكان وقوي، مثل أولئك الذين واجهناهم في حربين عالميتين وفي الحرب الباردة. وربما كان أوضح بيان لوجهة النظر هذه هي التي عرضها تشارلز كروثامر:

ازدراء جاذبية الإسلام الراديكالي هو غرور أيضاً من العلمانيين. الإسلام الراديكالي ليس متعصباً فقط، وغير قابل للتهدئة في معاداته للأمركة، ومعاداته للتغريب، ومعاداته للتحديث مثل أي شيء سبق لنا أن عرفناه. إنه يمتلك كذلك ميزة واضحة في كونه مؤسساً في دين موقر من أكثر من بليون من أتباعه، وذلك

لا يوفر له إمداداً جاهزاً من المجندين فقط، من الذين يُدرّبون ويجهزون في مساجد وفي مدارس أفعل بكثير، وأكثر استقلالاً ذاتياً وأكثر انتشاراً في كل مكان من أي معسكر شباب لهتلر أو لمعسكر كومسومول(*)، بل يجعله قادراً على الاعتماد على تقليد طويل وعميق من الغيرة المتحمسة ومن ارتقاب الخلاص والتعبد بالشهادة. لقد كان على هتلر وستالين أن يخترعا هذه من خيال محض وافتراء. وكانت نسخة موسوليني صورة ممسوخة. إن الراديكالية الإسلامية تطير تحت علم له عمق تاريخي وله جاذبية باقية أكثر بكثير من الأديان الاصطناعية لشعار الصليب المعقوف ولشعار المطرقة والمنجل اللذين أثبتا أنهما واهنان ولا أساس لهما أبداً من الناحية التاريخية.(2)

وبكلمات أخرى، يجادل كروثامر في أن التهديد السياسي الذي نواجهه يأتي من نسخة من الدين الإسلامي، وهي نسخة غير قابلة للتهدئة بكل ما للكلمة من معنى وهي معادية للغرب، وهي متأصلة تأصلاً عميقاً وواسعاً في صفوف أكثر من بليون مسلم.

وكل توكيد من هذه التوكيدات متنازع فيه وهو يغالي في الوقت نفسه مغالاة كبيرة في التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة في عالم ما بعد 11 أيلول/سبتمبر. نحن لا نقاتل الدين الإسلامي أو أتباعه ولكننا نقاتل إيديولوجية راديكالية لها جاذبية لأقلية متميزة من المسلمين. وتلك الإيدلوجية مدينة بقدر كبير للأفكار الغربية

(*) كلمة مشكلة من الحروف الأولى لاسم "الاتحاد الشيوعي للشباب" في اللغة الروسية، وقد تشكل في عام 1918 لتربية طلائع الشباب وفق التربية الشيوعية.

بالإضافة إلى الإسلام، وهي تجتذب الأفراد المنسلخين المغرّبين أنفسهم الذين كانوا سينجذبون في أجيال سابقة إلى الشيوعية أو الفاشية. هناك سبب جيد للموافقة مع الخبيرين الفرنسيين في الإسلام جيل كيبل وأوليفر روي على أن الجهادية، بوصفها حركة سياسية، كانت إلى حد بعيد حركة فاشلة.[3] وقد أعطاها 11 أيلول/سبتمبر وحرب العراق حياة جديدة، ولكن قدرة الجهاديين على الاستيلاء على السلطة السياسية في أي مكان هي قدرة منخفضة، وكان كثيرون في الغرب يغالون في تقديرها باستمرار. إن التهديد الإرهابي حقيقي ومميت، ولكن أكثر أشكاله احتمالاً ستكون هجمات معزولة في غرب أوروبة أو في البلاد الإسلامية، مقارنة بانفجارات الدار البيضاء، وبالي، ومدريد، ولندن، وعمان.

لقد طرح أوليفر روي مناقشة رائعة مقنعة في أن الجهادية المعاصرة لا يمكن أن تُفهم في المقام الأول في تعابير ثقافية أو دينية.[4] إن التدين الإسلامي الأصيل كان دائماً متأصلاً في ثقافة محلية أو قومية، حيث تُعدل العقيدة الشمولية الدينية بتراكم من التقاليد، والأعراف، والأولياء الصالحين، أو ما شابه ذلك، مدعوماً بالسلطات السياسية لذلك المكان. وليس هذا النوع من التدين هو الذي يكّون جذر إرهاب اليوم الحاضر. إن الإسلامية وفروعها الراديكالية الجهادية هي منتج ما يسميه روي الإسلام "المنتزع من المحلية"، الإسلام الذي يجد فيه المسلمون الأفراد أنفسهم معزولين عن التقاليد المحلية الأصلية، وبوصفهم في الغالب أقليات مجتثة الجذور في أراض غير إسلامية. وهذا يفسر لماذا لم يأت كثيرون

جداً من الجهاديين من الشرق الأوسط وإنما تربوا بالأحرى (مثل محمد عطا المتآمر في 11 أيلول/سبتمبر) في أوروبة الغربية.

ولذلك فإن الجهادية ليست محاولة لاستعادة شكل أصيل سابق من الإسلام بل هي على الأصح محاولة لإنشاء عقيدة جديدة، عمومية شاملة تستطيع أن تكون مصدراً للهوية داخل سياق العالم الحديث، والمعولم، والمتعدد الثقافات. إنها محاولة لأدلجة الدين واستخدامه من أجل أغراض سياسية، وهي منتج للحداثة (مثل الشيوعية أو الفاشية) أكثر مما هي معاودة للتشديد على الدين التقليدي أو على الثقافة التقليدية. وقد جادل المؤرخان لادان ورويا بوروماند مجادلة مشابهة في أن العديد من الأفكار الراديكالية الإسلامية ليست إسلامية بل هي أفكار غربية في الأصل. ولو عدنا إلى الوراء عبر المفكرين السياسيين الأوائل الذين شكلوا إيديولوجية القاعدة، مثل حسن البنا، وسيد قطب من الأخوان المسلمين، ومولانا المودودي من حركة الجماعة الإسلامية في باكستان، أو آية الله الخميني، فإننا نجد عقيدة توفيقية خاصة تمزج أفكاراً إسلامية مع أخرى غربية، مستعارة من اليسار واليمين المتطرفين من أوروبة القرن العشرين.[5] فمفاهيم مثل "الثورة" و"المجتمع المدني" و"الدولة" وتزيين العنف لا تأتي من الإسلام بل من الفاشية والماركسية–اللينينية. وغرض الجهادية سياسي بمثل ما هو ديني. ولذلك، فإن من الغلط أن تحدّد الإسلامية بوصفها تعبيراً حقيقياً وحتمياً نوعا ما عن التدين الإسلامي، مع أنها

بالتأكيد تمتلك القوة على تعزيز الهوية الدينية وعلى قدح شرارة الكراهية الدينية.[6]

ومضمون هذا الرأي هو أننا حالياً غير مشتبكين في أي شيء يبدو مثل "صراع الحضارات"، بل نحن بالأحرى في شيء ما يبدو مألوفاً كثيراً لنا من خبرة القرن العشرين. إن أخطر الناس ليسوا المسلمين الأتقياء في الشرق الأوسط، بل هم الشباب المعزولون والمستأصلون من جذورهم في هامبورغ، أو لندن، أو أمستردام الذين يرون الإيديولوجية، مثلهم مثل الفاشيين والماركسيين من قبلهم، (في هذه الحالة، الجهادية) بوصفها الجواب لبحثهم الشخصي عن الهوية. وتفجيرات مدريد في 11 آذار/مارس عام 2004، وقتل مخرج الأفلام الهولندي ثيو فان كوخ في أمستردام على يد محمد بويري في 2 تشرين ثاني/نوفمبر عام 2004، وتفجيرات لندن في 7 تموز/يوليو 2005، على يد مجموعة من مواطنين بريطانيين من أصل باكستاني كلها أعمال تؤيد هذا الرأي.

إذا كان هذا التفسير لطبيعة التهديد الجهادي صحيحاً، فإنه يشتمل على عدد من المضامين لطبيعة الصراع الآتية في المستقبل. الأول، أن ساحات القتال الرئيسية يحتمل أن تكون في أوروبة الغربية بالقدر نفسه الذي يحتمل أن تكون في الشرق الأوسط. وسوف تستمر الولايات المتحدة بشكل طبيعي في أن تكون هدفاً إرهابياً رئيسياً، ولكنها لن تواجه تقريباً التهديد الداخلي نفسه من مسلميها المقيمين فيها مثل كثير من البلدان الأوروبية. وستبقى

الولايات المتحدة وحلفاؤها مشتبكين في قتال حروب ساخنة في أفغانستان وفي العراق. ولكن الجهادية منتج فرعي للتحديث وللعولمة، وليس للتقليدية، ومن هنا فإنها ستكون مشكلة في المجتمعات الحديثة، والمعولمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الديمقراطية الغربية لن تكون حلاً قصير الأمد لمشكلة الإرهاب. إن المهاجمين في 11 أيلول/سبتمبر، وفي مدريد، وفي أمستردام، وفي لندن عاشوا في مجتمعات حديثة، ديمقراطية ولم يكونوا معزولين غرباء بسبب نقص الديمقراطية في بلاد مولدهم أو بلاد أسلافهم. لقد كان المجتمع الحديث والديمقراطي الذي عاشوا فيه هو بدقة المجتمع الذي وجدوه عازلاً مسبباً للغربة. وبهذا فإن المشكلة طويلة الأمد ليست هي أن نغلق على أنفسنا بإحكام بعيداً عن الشرق الأوسط أو أن "نثبت" نوعاً ما الشرق الأوسط، بل هي بالأحرى أكثر المشكلات تعقيداً إلى حد أبعد وهي الدمج الأفضل للناس الذين يعيشون من قبلُ في الغرب، وأن يكون عمل ذلك بطريقة لا تقوض الثقة والتسامح الذي تستند إليه المجتمعات الديمقراطية.

ومن المهم أيضاً أن نتعرف بتعقيد الخلفية الثقافية التي تبرز منها الجهادية. والنظريات التبسيطية التي تعزو المشكلة الإرهابية إلى الدين أو الثقافة، ليست على خطأ وحسب، بل يرجح أنها تجعل الموقف أسوأ أيضاً لأنها تحجب الانشقاقات المهمة التي توجد داخل عالم الإسلام الكوني.

في مـركـز المشكلة الإرهابيـة يوجـد قلب داخلي صلب من المتعصبين الذين لا يرتدعون محاط بسلسلة من الدوائر الموحدة المركز، تمثل المتعاطفين، والمشايعين غير العاملين، وغير المبالين، واللاسياسيين، وأولئك المتعاطفين في درجات مختلفة مع الغرب. إن العالم الإسلامي مكان كبير، ومتنوع، ويضم بلداناً مثل مالي،[7] والسنغال، وتركيا، وإندونيسيا، وماليزيا التي كان لها جميعاً بعض النجاح مع الديمقراطية أو التحديث الاقتصادي. وهناك دليل جدير بالاعتبار على أن عدداً كبيراً من المسلمين في العالم، ومن جملتهم كثيرون يعيشون في مجتمعات إسلامية تقليدية جداً، لا يكرهون الولايات المتحدة، أو التحديث، أو "الحرية" (كما يريدها الرئيس بوش)، أو النواحي الأخرى من الحضارة الغربية. ويبدو واضحاً تماماً أن الكثيرين من الشباب الإيراني الذين تربوا تحت الديكتاتورية الإسلامية هناك لا يحبونها ويفضلون كثيراً أن يعيشوا في مجتمع غربي أكثر انفتاحاً منها، وأحدث بشكل أكثر. وقد أظهر استطلاع قام به برنامج التنمية في الأمم المتحدة عبر العالم العربي أن غالبيات قوية في كل دولة عربية فعلياً قالت إنها تود أن تنتقل إلى بلد غربي لو ملكت الفرصة.[8] وهذا يوحي أنهم لا يجدون الثقافة الغربية كريهة بأكملها، إن التحول إلى الراديكالية لا يُطلق في الغالب إلا لاحقاً فقط في الجيل الثاني أو الثالث من المهاجرين الذين أخفقوا في الاندماج في المجتمعات الغربية.

من المهم أن نَفصِل الأبعاد التقانية عن الأبعاد السياسية للتهديد، لأن هذا يؤثر تأثيراً كبيراً على ما يعتبره المرء رد فعل

معقول على التهديد ويؤثر على أنواع الأخطار التي يكون المرء مستعداً للتعرض لها لمواجهة التهديد. فإذا كنا نقاتل عدداً صغيراً نسبياً من المتعصبين المحتمين خلف مجموعة كبيرة من المتعاطفين، فإن النزاع يبدأ بالظهور مثل حرب مكافحة التمرد التي يجري قتالها حول العالم. وهذا ما يجعل الرد على التحدي بالقوة العسكرية وحدها على وجه الحصر غير ملائم، وذلك نظراً إلى أن حروب مكافحة التمرد هي حروب سياسية بعمق، وتعتمد على كسب القلوب والعقول في السكان الأوسع من البداية.

تشير البيانات المتوافرة من استطلاع الرأي أن هذه المجموعة الواسعة من المسلمين لا تكره الولايات المتحدة أو الغرب في حد ذاته، بل تكره بالأحرى السياسة الخارجية الأمريكية. فهم يعتقدون أن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل من جانب واحد ضد الفلسطينيين. وهذه رسالة لم يرد كثيرون من الأمريكيين، ولم يرد عديدون من المحافظين الجدد على وجه الخصوص، أن يسمعوها. وقد جادل مراقبون مثل باري روبن وماكس بوت في أن العرب حين يقولون إنهم مهتمون بمحنة الفلسطينيين فإنهم في الواقع لا يعنون ما يقولون، فنقد العرب لإسرائيل أو نقدهم لدعم الولايات المتحدة لإسرائيل هو البديل لعدم سعادتهم بأنظمتهم السياسية غير الديمقراطية التي لا يستطيعون أن يهاجموها مباشرة.[9]

هناك شيء ما للجدل القائل إن أنظمة الحكم العربية تستخدم القضية الفلسطينية باستخفاف وسيلة لإكساب نفسها الشرعية

ولصرف الانتباه عن نواحي ضعفها. وإنه لحق أن الجهود الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط ليس لها أثر على القاعدة وعلى الجهاديين الذين كانوا يخططون لهجمات 11 أيلول/سبتمبر ولو كانت عملية سلام أوسلو(*) في كامل نشاطها في أثناء إدارة كلينتون. ولكن الغضب الذي يغلي ضد الولايات المتحدة في العالم العربي حول فلسطين يجعل من الأسهل كثيراً على القلب الصلب من الإرهابيين أن يعمل، وهو يزودهم بالمتعاطفين، وبالمخبرين، وبالمجندين. (وهذا لا يجادل في أن على الولايات المتحدة أن تتخلى عن إسرائيل لتهدئة غضبهم، بل بالأحرى أن عليها أن تدرك الحقيقة، وهي أن ذلك الدعم لإسرائيل له تكاليف.) وحين يقول العرب إنهم يحبون الولايات المتحدة ولكنهم لا يحبون السياسة الخارجية الأمريكية، فإن ذلك يبدو حصيفاً ومتسماً بالاحترام في حده الأدنى لقبول ما يقولون على الثقة، بدلاً من أخذهم إلى أريكة طبيب نفسي ليخبرهم أنهم ربما لا يستطيعون أن يعنوا ما يقولون.

وفي المدى الطويل، قد يكون إسلاميو اليوم هم الذي يضعون الأساس للتحديث والتحول الحتميين للممارسة الإسلامية الدينية. وقد أوضح أوليفير روي عدداً من نقاط التماثل بين الإسلامية وبين السنوات الأولى من الإصلاح البروتستانتي. فالإسلاميون

(*) عملية سلام أوسلو نفسها شكلت ظلماً جديداً للفلسطينين وسجلت مزيداً من التراجع عن حقوقهم الثابتة، ومع ذلك فقد انتهت إلى فش ذريع، وأوضحت الانتخابات الفلسطينية عدم رضا الشعب الفلسطيني عنها.

والبروتستانت الأوائل كلاهما اقتلع الدين من المصفوفة السياسية – الثقافية التي كان يمارس داخلها لصالح شكل من الدين أنقى، وأكثر شمولاً، وكلاهما جعل الدين مسألة التزام شخصي وبهذا وضعوا الأساس للفردية الحديثة، حيث تصير الهوية الدينية خياراً لنمط حياة أكثر مما هي شرط اجتماعي مقرر.(*) ولقد نعى الكثير من الغربيين غياب لوثر مسلم. ولكنهم ينسون أن لوثر التاريخي لم يبشر بالتعددية وبالليبرالية وإنما أطلق موجة من التعصب الديني انتهت في أشكال غير متسامحة للغاية مثل تلك الموجودة في جنيف جون كالفن. إن البروتستانتية وضعت الأساس للسياسة العلمانية الحديثة ولفصل الكنيسة عن الدول عن طريق سحق الارتباطات الموجودة بين الدين التقليدي وبين السلطة السياسية، وممارسة السلطة الفعلية في فضاء سياسي تعددي فقط. واستغرقت هذه العملية في أوروبة عدة قرون، ونحن نستطيع أن نأمل فقط في برنامج زمني أكثر تسارعاً للمسلمين اليوم.(**)

(*) هذه مقارنة غير صحيحة وتنتهي إلى نتائج غير صحيحة. الإسلام كل شامل يضم الالتزام الشخصي والعقدي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي وكل الحياة وما بعد الحياة.

(**) المطالبة بظهور لوثر مسلم ليست جديدة، بل إن كتاباً عرباً طالبوا بها!! وهي تدل على أن المطالبين لا يفهمون الإسلام ولا ما طالب به لوثر (1483-1546) في وثيقته المشهورة المكونة من 95 بنداً. ولكن المطالبين بلوثر مسلم يريدون ما أشار إليه هنا فوكوياما وهو فصل الدين الإسلامي عن الدولة وهذا يعني إنهاء دور الإسلام في الحياة وتحويله إلى عبادات وعادات شخصية. وهيهات أن يكون هذا هو الإسلام!!

ويبقى عدد من المجاهيل الكثيرة حول طبيعة التهديد الإرهابي، وذلك مثل عدد القلب الصلب من الجهاديين، وموارد إمدادات المستقبل من المجندين، ومواقع الحدود بين الحلقات المتتالية من المساندين الممكنين، ومزج العصي مع الجزر الذي سيكون ضرورياً لفصل المساندين الممكنين عن القلب الداخلي من غير القابلين للردع. لقد اتخذت إدارة بوش حكماً بأن رد الفعل المناسب سيكون هو العصا أكثر من الجزرة إلى حد بعيد، وشددت على العلاقة القوية بين السلالة الجديدة من الجهاديين وبين القوميين العرب القدامى مثل صدام حسين. وقد كانت هذه الأحكام موضع مناقشات بلا نهاية في مرحلة الإعداد لحرب العراق وما بعدها.

الحالة البديلة للحرب مع العراق

لقد أقامت إدارة بوش قضيتها للحرب مع العراق على ثلاث حجج: الأولى، حقيقة أن العراق امتلك أسلحة دمار شامل وكان في طريقه إلى بناء المزيد. والثانية، أن العراق ارتبط بالقاعدة وبالمنظمات الإرهابية الأخرى. والثالثة أن العراق كان دكتاتورية مستبدة مطلقة يستحق الشعب العراقي أن يتحرر منها. هذه المجموعة من الحجج كانت متأثرة تأثراً واضحاً بهجمات 11 أيلول/سبتمبر وبالحراكيات (الديناميات) الجديدة التي رسختها في السياسة الأمريكية: فعن طريق الإيحاء أن أسلحة الدمار

الشامل العراقية قد تنتهي إلى الوصول إلى أيدي الإرهابيين، سعت الإدارة إلى بناء الدعم للعمل العسكري من منطلق الخوف من أن العراق قد يهدد أرض الوطن الأمريكي تهديداً مباشراً. وبهذا فإن الإدارة حفرت حفرة فوقعت فيها بعد الحرب، حين لم يُعثر على أسلحة الدمار الشامل العراقية ولم تتجسد الأسلحة مادياً، وأثيرت شكوك خطيرة بخصوص علاقات صدام حسين مع القاعدة. وتراجعت الإدارة إلى ما تبقى من حقوق الإنسان/ وحجة الديمقراطية بوصفها التبرير الرئيسي للحرب.

وعلى كل حال، كان هناك أسباب أخرى أقل إثارة للمخاوف وهي مع ذلك أسباب قوية من أجل الذهاب إلى الحرب وكانت الإدارة تستطيع أن تشدد عليها، وكان يمكن لهذه الأسباب أن تترك الإدارة في موقف سياسي أفضل بعد الحرب. وأول هذه الأسباب وأهمها له علاقة بعدم إمكانية الاحتفاظ بنظام العقوبات السابقة للحرب والتكاليف التي كانت تسببها. لقد تطلبت صيانة مناطق حظر الطيران فوق العراق حضوراً عسكرياً أمريكياً مستمراً في المملكة العربية السعودية لمدة طويلة بعد الوقت الذي كان قد وعد ديك تشيني بوصفه وزير دفاع الرئيس جورج اتش. دبليو. بوش، أن قوات الولايات المتحدة ستنسحب فيه. لقد كان الوجود الأمريكي هو ما بدا أن أسامة بن لادن يحذره إلى مدى أكبر بكثير من الدعم لإسرائيل أو لأنظمة الحكم العربية الأخرى.

وكان العراق والمتعاطفون معه في كل العالم العربي ناجحين جداً قبل الحرب في المحاجة في أن عقوبات الأمم المتحدة كانت

مسؤولة عن قتل الأطفال العراقيين وكان يجب أن تُرفع تلك العقوبات لأسباب أخلاقية. وبعد الحرب كشفت فضيحة النفط في مقابل الغذاء أن صدام حسين وشركاءه الدوليين كانوا، في الحقيقة، هم المسؤولين عن تحويل المال لأنفسهم وهو المال الذي كان المقصود منه أن يساعد الأطفال العراقيين، ولكن كان من المستحيل قبل الحرب أن تقنع أي شخص بهذا. لقد ظهر للإدارة أنه لا مناص من أن نظام العقوبات كان سينهار على مدى السنوات القادمة ويزيل بذلك أي حواجز باقية أمام برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل.

وكانت الإدارة تستطيع أن تقيم الحجة على حالة خطيرة ولكنها أقل إثارة للمخاوف بشكل كبير بشأن السبب الذي ستكون من أجله الأسلحة النووية العراقية مؤذية للمصالح الأمريكية. ومع حلول التسعينيات من 1990 كان من الواضح أن النظام العالمي لعدم الانتشار كان ينهار، وهو الذي نجح في إبقاء عدد الدول التي تملك الأسلحة النووية في حدود أقل من عشر دول في العقود الأربعة الأولى بعد هيروشيما. فتجربة الهند النووية أنتجت رد فعل من باكستان، وهذا بدوره دعم جهوداً جديدة من إيران ومن كوريا الشمالية، وهما الدولتان الأخريان في "محور الشر"، لتسريع برامجهما. وعملت حرب الخليج الأولى بصفة محرض لإيجاد وسيلة للعمل ضد تفوق الولايات المتحدة الساحق بالأسلحة التقليدية. وقد تلقت إيران وكوريا الشمالية دعماً مباشراً لبرامجهما النووية من عبدالقديرخان، أبي القنبلة الباكستانية.

وكان امتلاك العراق لسلاح نووي سوف يوطد التزام إيران بامتلاك سلاح كذلك، وقد يحفز برامج أخرى في مصر وفي المملكة العربية السعودية. وقد أضاف الشرق الأوسط المسلح تسليحاً كاملاً بالأسلحة النووية عنصر خطرٍ ضخماً إلى منطقة هي أكثر مناطق العالم تقلباً وعدم استقرار. وإضافة إلى ذلك، فإن العراق النووي يستطيع أن يردع التدخل الأمريكي إذا قرر هذا الأخير أن يقوم بمحاولة ثانية في غزو الكويت.

إن منع قيام شرق أوسط مسلح تسليحاً كاملاً بالسلاح النووي هو واحد من تلك "المصالح الكونية العامة" التي يُنظِّر حولها اختصاصيو العلاقات الدولية. وفي حين أن لأمريكا نصيباً مهماً في هذه النتيجة لأنها تمتلك مصالح وحلفاء في المنطقة، فهناك الكثيرون من الناس الآخرين الذين سيستفيدون كذلك، ابتداء بشعوب الشرق الأوسط، والأوروبيين الذين يعيشون قريباً في الجوار، وانتهاء بالناس في مناطق العالم الأخرى التي يحتمل أن تحذو الدول فيها حذو الدول النووية في اندفاع عام إلى امتلاك الأسلحة النووية.

ولكن إدارة بوش لم تختر أن تستخدم السبب المنطقي للمصالح الكونية العامة من أجل غزوها للعراق وإنما شددت بدل ذلك على التهديد المباشر الذي طرحه العراق على أرض الوطن الأمريكي. وفعلت هذا لأن 11 أيلول/سبتمبر مثلت فرصة جديدة غير متوقعة لإقناع الشعب الأمريكي بالحاجة إلى القيام باتخاذ عمل عسكري ضد العراق. والانتهازية في هذا الموقف آذت الإدارة بعد الحرب،

حين صار عدم صدقية التهديد المباشر واضحاً، ودعمت تخمين أولئك الذين كانوا عازفين من قبلُ عن الثقة بالولايات المتحدة ورأوا أن الحافز الحقيقي لواشنطون كان النفط أو إسرائيل.

إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة

إن أكثر ناحية مثيرة للخلاف والجدل في الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة تتعلق بعقيدة الحرب الاستباقية التي وضعت في خطاب الرئيس في كلية ويست بوينت في شهر حزيران/يونيو 2002 وفي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة المنشورة في شهر أيلول/سبتمبر2002.[10] ويطلب من كل الإدارات أن تقدم بيانات عقدية من هذا النوع. ومعظمها روتيني، وممل، ويمضي إلى التاريخ من دون أن يُلتفت إليه إلى حد بعيد، ولكن الأمر ليس كذلك مع نص إستراتيجية إدارة بوش.

وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، من حيث المظهر، وثيقة لا تختلف عن المألوف. وهي تكرر العديد من الغايات المتفق عليها للسياسة الخارجية الأمريكية، مثل ترويج الحكومات الحرة الديمقراطية حول العالم والنظام الكوني للتجارة الحرة. وأبرز تجديد جدير بالذكر فيها هو أنها تنبه إلى الحقيقة البسيطة التي لخصناها أعلاه، وهي أن الإرهابيين ممن ليسوا دولة والمسلحين بأسلحة الدمار الشامل، لا يمكن التعامل معهم من خلال الأدوات العادية من الاحتواء والردع. ووفقاً لما تقوله إستراتيجية الأمن

القومي فإن "أخطر خطر تواجهه أمتنا يقوم على تقاطع طرق الراديكالية والتقانة. وقد صرح أعداؤنا علانية بأنهم يسعون إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ويشير الدليل إلى أنهم يفعلون ذلك بعزم. والولايات المتحدة لن تسمح لهذه الجهود بالوصول إلى النجاح.... وسوف تعمل أمريكا، وهذه مسألة تعقل ودفاع عن النفس، ضد مثل هذه التهديدات الناشئة قبل أن تتشكل تشكلاً كاملاً."[11] وجادلت إستراتيجية الأمن القومي لأبعد من ذلك في أن الولايات المتحدة تود أن تعمل مع التحالفات التقليدية ومع المؤسسات الدولية أنى كان ذلك ممكناً، ولكن إذا لم تستطع أن تحصل على الاتفاق الدولي على الدفاع عن نفسها من إرهاب كارثي ممكن، فإنها ستحتاج إلى اللجوء إلى "تحالفات الراغبين."

ولم يكن الاستباق ولا أحادية الجانب ملمحاً جديداً للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد أظهر جون لويس قادّيس أن الاستباق (وهو في الغالب استباق أحادي الجانب) قد سبق أن استخدمته الإدارات الأمريكية منذ مطالع القرن التاسع عشر، وأنه كان قد دُرِس جدياً عند عدة نقاط في أثناء الحرب الباردة.[12] وقد ناقشت إدارة إيزنهاور إستراتيجية "صد" استباقية في مطالع الخمسينيات من 1950، ودرست إدارة كيندي استباق الصواريخ السوفيتية المتوسطة المدى التي نُشِرت في كوبا في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية.

أما ما كان ثورياً بشأن إستراتيجية الأمن القومي فكان توسيعها المفاهيم التقليدية للاستباق لتشمل ما بلغ مبلغ الحرب

الاستباقية. ويُفهم الاستباق عادة على أنه جهد يبذل لقطع هجوم عسكري وشيك، أما الحرب الوقائية فهي عمليات عسكرية مصممة لتسد الطريق على تهديد يبعد شهوراً أو سنوات عن التجسد مادياً. لقد جادلت إدارة بوش أنه في عصر الإرهابيين المسلحين بالأسلحة النووية، فإن التمييز نفسه بين الاستباق والوقاية قد صار تمييزاً قديم العهد، وصار التعريف المحدِّد للاستباق محتاجاً إلى التوسيع.[13] وستجد الولايات المتحدة دورياً أن من الضروري أن تصل إلى داخل الدول وتنشئ ظروفاً سياسية من شأنها أن تمنع الإرهاب. وبهذا الخصوص رفضت المفاهيم الويستفالية[*] عن الحاجة إلى احترام سيادة الدولة والعمل مع الحكومات الموجودة، وهي بهذا تقبل ضمناً كلاً من فرضية المحافظين الجدد حول أهمية أنظمة الحكم والتبريرات المقدمة من أجل التدخلات لأسباب إنسانية والتي حدثت في أثناء التسعينيات من 1990.

مشكلات

الرأي بأن الدول تستطيع أن تستبق بشكل مشروع التهديدات الوشيكة كان مصادقاً عليه بعد حرب العراق من الهيئة العالية المستوى في الأمم المتحدة.[14] إذا جوبه بلد مجابهة واضحة بتهديد

(*) إشارة إلى معاهدة ويستفاليا التي وقعت في عام 1648 وأنهت بذلك حرب الثلاثين عاما ووضعت مبادئ سيادة الأمم الدول، والمساواة بينها، وإلزامية المعاهدات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وغير ذلك من أسس النظام الدولي والدبلوماسية.

كارثي من فاعل ليس دولة أو من دولة مارقة، وإذا كان غير قادر على الحصول على المساعدة من المؤسسات الدولية الموجودة لمواجهة التهديد، فإن البلد يستطيع آنئذ بشكل مشروع أن يتولى الأمور بنفسه ويتحرك تحركاً استباقياً لقطع ذلك التهديد.

وقد كانت مشكلة الإدارة مع عقيدة إستراتيجية الأمن القومي، هي أن تلك الإدارة، من أجل أن تبرر مد تعريف الاستباق لتضمينه الحرب الوقائية ضد التهديدات غير الوشيكة احتاجت إلى أن تكون على حق بشأن الأخطار التي تواجه الولايات المتحدة. وكما ثبت في النهاية، فقد بالغت الإدارة في التهديد الموجه من العراق على وجه التخصيص، ومن التهديد النووي بشكل أكثر عموماً. وعلاوة على هذا، دمجت الإدارة تهديد الإرهاب النووي مع مشكلة الدولة المارقة/ والانتشار، وطبقت علاج الحرب الوقائية على أقل الخطرين شأناً.

إن الخبرة الفعلية المكتسبة من حرب العراق يجب أن تبين أن التمييز بين الحرب الاستباقية والحرب الوقائية هو تمييز يبقى مهماً. فنحن لم نتحرك فجأة إلى داخل عالم تُسلِّم فيه دول مارقة بشكل روتيني أسلحة دمار شامل إلى الإرهابيين، مثل هذا العالم قد يظهر ذات يوم، ولكن التصرف، وكأنه قد صار هنا الآن، يجبرنا على الدخول في بعض الخيارات المكلفة للغاية. وتبقى الحرب الوقائية، ولو كانت تحت ظروف ما بعد 11 أيلول/سبتمبر، أكثر صعوبة إلى حد بعيد في تبريرها تبريراً حصيفاً وأخلاقياً من الحرب الاستباقية، ويجب أن تستخدم استخداماً ملائماً

مضبوطاً في عدد من الحالات المحددة تحديداً أكثر بكثير مما هو عليه الآن.

هناك بالتأكيد حالات تاريخية عند التأمل في الماضي ربما كان يمكن فيها للحرب الوقائية أن تنقذ العالم من قدر كبير من البؤس. وكانت الحالة التقليدية التي استشهد بها الكثيرون هي قيام هتلر بإعادة عسكرة أرض الراين في عام 1936، وهو خرق صريح لالتزامات ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وقامت به في ذلك الوقت حين امتلكت بريطانيا وفرنسا مجتمعتين ميزة التفوق العسكري الكاسح على ألمانيا. وبانتظار بريطانيا وفرنسا حتى ما بعد أزمة أرض السوديت في 1938 لكي تعلنا الحرب على ألمانيا، فإنهما بذلك سمحتا لألمانيا أن تعاود التسلح إلى النقطة التي استطاعت فيها أن تغزو بولندا وأن تهزم فرنسا. وكان ينظر إلى تدمير إسرائيل لمفاعل أوزيراك في العراق في عام 1981على نطاق واسع بوصفه تطبيقاً ناجحاً للحرب الوقائية، إلى القدر الذي أرجع فيه برنامج الأسلحة النووية العراقية إلى الخلف عدة سنوات، وحين غزا صدام حسين الكويت بعد عشر سنوات لم يكن يمتلك قنبلة.[15]

وعلى كل حال، فأحد الأسباب التي كانت الحرب الوقائية دائماً تعتبر من أجلها إشكالية من ناحية التعقل والحصافة اللازمة، هو أنها تعتمد على القدرة على التكهن بالمستقبل تكهناً دقيقاً. ونحن نعرف بعد وقوع الأحداث والتأمل في الماضي ما لم يفهمه الناس في عام 1936 فهماً كاملاً، أي أن هتلر كان سيواصل ليصل

إلى تمزيق تشيكوسلوفاكيا وكان يخطط لحرب ضد بولندا. ربما كان عليهم أن يعرفوا وكانوا سذجاً بشكل جنائي، ولكن من الأسهل أن تحكم بذلك الحكم بعد وقوع الأحداث. ورئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن في عام 1956 كان يعتقد أنه في موقف من نوع موقف أرض الراين حين تقدم بسرعة إلى حرب السويس، مخفقاً بذلك في أن يتنبأ بأن رئيس مصر ناصر لن يشكل في نهاية المطاف التهديد نفسه للأمن العالمي مثل هتلر. فالألمان في العقد الأول من القرن العشرين كانوا يخافون من أضعف رقم من الحلف الأوروبي(*) وهي روسيا، وذلك استناداً إلى توقعات القوة الروسية في المستقبل واستعدت ألمانيا للحرب ضد البلد قبل أن تصير روسيا قوية جداً. وربما لم يكن مثيراً للدهشة أن مستشار ألمانيا العظيم أوتو فون بسمارك سمى الحرب الوقائية ??الانتحار خوفاً من الموت".(16)

ويضع كين جوويت المشكلة في التعابير التالية:

وهكذا فالمنطق الكامن خلف الإستراتيجية التوقعية قوي. ومع ذلك، فإن تطبيقها الإستراتيجي يتطلب الحكمة المشتركة التي كانت لبريكليز(**) ولسليمان. وبداية، فإن الافتراض من أجل هجوم توقعي يفترض قائداً معادياً ونظام حكم منيعين بشكل أفلاطوني لا

(*) اتفاق تم في القرن التاسع عشر بين الدول الأوروبية العظمى بعد 1815 وحروب نابليون بغية التشاور في معالجة قضاياها وفرض ما تقرره على الدول الثانوية وضمّ الاتفاق بريطانيا، وبروسيا، والنمسا، وفرنسا لاحقاً.

(**) 429-495 قبل الميلاد. زعيم وسياسي لأثينا في بلاد الإغريق.

يتأثران بأي تغييرات بيئية سواء أكانت محلية أم دولية. وهذا الافتراض ليس افتراضاً مخطئاً دائماً، وهتلر وبول بوت حالتان وثيقتا الصلة بالموضوع، ولكنه افتراض مخطئ دائماً تقريباً. ومع مرور الزمن، تتغير معظم أنظمة الحكم تغيراً لا يستهان به إن لم يكن تغيراً جوهرياً. وعلى المرء أن ينظر فقط إلى الاتحاد السوفيتي بعد عام 1956 وإلى الصين بعد عام 1978.

وتعتمد الإستراتيجية التوقعية كذلك على إدارات الرئاسة الأمريكية التي تتمتع بقدرة لا تخطئ في تحديد أي القادة وأي أنظمة الحكم المنيعة التي لا تتأثر بالتغيرات البيئية. وأي غلطة في التحديد لن يسفر عنها حرب استباقية أو توقعية، بل يسفر عنها حرب كان بالإمكان تجنبها.[17]

ويجادل بعض الناس أن بإمكاننا الحصول على الحكمة السليمانية إذا كنا فقط نمتلك استخبارات أفضل. إن أفضل المعلومات عن خطط أعدائنا في المستقبل ستكون دائماً موضع ترحيب، ولكن من الحمق أن نحسب أن رصد ميزانيات أكبر للاستخبارات أو إعادة تنظيم مجتمع الاستخبارات سوف تنتج تنبؤات أكثر دقة بشكل ضخم حول المستقبل.

والمشكلة مع الاستخبارات، مثلما بينت روبرتا ووهلستيتر منذ سنوات عديدة، لا تكمن في المعلومات غير الكافية بل تكمن بالأصح في نسبة الإشارة إلى الضجيج في تلك المعلومات.[18] إن معظم الإصلاحات المقترحة لمجتمع الاستخبارات سوف تزيد من حجم

الاثنين الإشارة و الضجيج، أكثر مما تزيد نسبة الأولى إلى الأخير. وسوف تستمر القدرة على التقاط الإشارات معتمدة على عوامل معرفية مثل التوقعات السابقة، والأطر العقلية، والحوافز، وما يشبه ذلك من الأمور التي لن نحصل عليها صحيحة صحة كاملة أبداً. إن مجتمع الاستخبارات كان يمتلك كل الحوافز لكي يبالغ في تهديد أسلحة التدمير الشامل العراقية في 2003 لأن ذلك المجتمع سبق أن قلل تقدير التهديد في عام 1991 ولم يرد أن يُضَلَّل مرة ثانية. وليس هناك أي مجموعة من الإصلاحات الاستخبارية التي ستصلح مثل هذه المشكلة أو تسمح لنا أن نتنبأ بالمستقبل تنبؤاً دقيقاً.

ومع افتراض هذه اللايقينيات، فإن من السهل أن نرى لماذا لم نستخدم الحرب الوقائية، مقارنة بالاستباق، استخداماً متكرراً بصفتها أداة لقوة الدولة. ومن الواضح، أن الحرب الوقائية تكون أسهل تبريراً كلما كان التهديد أقرب، فبرنامج نووي على حافة التجربة أو على حافة تسليح الصاروخ بأداة نووية هو برنامج مرشح لاتخاذ موقف للوقاية منه أكثر من برنامج ما يزال في مراحل التخطيط. لو كنا نمتلك الدليل على أن دولاً مارقة أو مخفقة أخرى وراء أفغانستان كانت تؤوي إرهابيين مسلحين تسليحاً نووياً فإن التمييز بين الوقاية/الاستباق ينهار في الحقيقة عندئذ. وسيتعين أن تدرس على الأقل الضربات الوقائية إذا وقعت باكستان، بأسلحتها النووية، في الفوضى أو استولى على السلطة فيها الإسلاميون الراديكاليون في أي تاريخ في المستقبل. وهكذا، ليس

بالمستطاع استبعاد الحرب الوقائية من حيث هي عنصر من مكونات الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة. ولكن جعل الحرب الوقائية ملمحاً مركزياً يقتضي مخاطر كبيرة وتكاليف كبيرة وهي كلها واضحة جداً لدى التأمل في الماضي.

والمشكلة الثانية المتصلة بمدخل إدارة بوش إلى الاستباق كما هو ملخص في إستراتيجية الأمن القومي هي إخفاق الإدارة في التمييز بين الحرب الاستباقية/الوقائية المصممة لتوقف الإرهاب الكارثي واستخدام السياسية نفسها وسيلة لتوقف انتشار الأسلحة من قِبَل الدول المارقة. وكما أشير أعلاه، فإن امتلاك الدول المارقة للأسلحة النووية هو مشكلة خطيرة تستحق رد فعل قوي من المجتمع الدولي، ولكن المشكلة ذات ترتيب أخفض بكثير من حيث حجمها، من ترتيب إمكانية إعطاء دولة مارقة قنبلة إلى منظمة إرهابية من أجل استخدامها ضد الولايات المتحدة. لقد بيّن الرئيس بوش والأعضاء الآخرون في الإدارة بوضوح أن سياستهم في الحرب الوقائية كان يجري دفعها بهذا التفكير الأخير، وذلك حين قال في خطاب قبل الحرب إن الأمريكيين لا يستطيعون انتظار "السلاح الذي يتصاعد منه الدخان – الذي يمكن أن يدخل ويأتي في هيئة غيمة فطرية الشكل".[19]

كان هناك نقاش غير كاف، قبل الحرب، للافتراض بأن ناشري الأسلحة النووية من الدول المارقة، ومن جملتهم العراق، ستكون راغبة في التبرع أو في بيع أسلحتها النووية إلى جماعات إرهابية. وأولئك الذين ناقشوا هذه القضية لمثل هذه الإمكانية

عرضوا حجتين. كانت الحجة الأولى أن العراق كان قد دعم من قبل الإرهابيين في محاولة 1993 لنسف مركز التجارة العالمي باستخدام شاحنة مفخخة، وصدام حسين قد أبقى بعد ذلك على ارتباطاته مع القاعدة. والحجة الثانية، قدمها كينث بوللاك في كتابه المؤثر العاصفة المهدِّدة (2002)، وهي أن صدام حسين لم يكن لاعباً عقلانياً ولذلك فهو لم يكن قابلاً للردع.[20]

والحجة القائلة بأنه كانت هناك علاقات بين صدام حسين وبين القاعدة نوقشت نقاشاً موسعاً داخل المجتمع الاستخباراتي قبل الحرب، وعلى نحو علني أكثر بكثير بعد الحرب. ورغم أنه كان هناك دليل ظرفي عرضي يربط الاستخبارات العراقية مع هجوم 1993، فلم يكن بالمستطاع في نهاية الأمر إثبات الارتباط، مثلما كانت القضية مع الاتصالات الأخيرة كالاجتماع المزعوم بين محمد عطا أحد خاطفي 11 أيلول/سبتمبر وبين عميل استخبارات عراقي في براغ.[21] إن مجرد وجود اتصالات لا يبرهن، طبعاً، على أنه كان هناك تعاون كبير بين العراق والقاعدة، أو أن العراق خطط هجمات 11 أيلول/سبتمبر، أو أن العراق سيتبرع بأسلحة التدمير الشامل للقاعدة. وفي الحقيقة، إن إدارة بوش صرحت في النهاية للتسجيل والعلم به بأنه لم يكن هناك دليل يربط العراق مع 11 أيلول/سبتمبر.

والسؤال الأكثر أهمية يختص بالسلوك المحتمل وبقضية عقلانية صدام حسين التي أثيرت في كتاب بوللاك. والمشكلة مع القضية الأخيرة هي أن العقلانية ليست شرطاً ثنائياً، يكون القائد

وفقاً له إما عقلانياً وقابلاً للردع أو غير عقلاني وغير قابل للردع. وسجل صدام حسين كما وصفه بوللاك، يظهر أنه في الوقت نفسه شخص يعرض نفسه للخطر وشخص له حكم ضعيف جداً (في مقابل، لنَقُل، الحاكم المطلق المساوي له في الشدة ولكنه أحصف منه كثيراً جداً، حافظ الأسد في سورية). ولكن صدام حسين ليس هو الشخص الذي كان ميالاً إلى أن يلعب دور الانتحاري المفجر للقنبلة ويخاطر بالتعرض لرد انتقامي نووي على مهاجمة أمريكا، ولا يبدو معقولاً أنه سيتحمل متاعب بناء قنبلة ليهبها فقط لمجموعة لم يكن يسيطر عليها.

فإذا كان إعطاء العراق أسلحة نووية إلى إرهابيين انتحاريين غير معقول، فقد كان يجب أن يدور الحوار الحقيقي حول مزايا شن حرب وقائية لمنع دولة مارقة ولكنها في نهاية الأمر قابلة للردع من الحصول على أسلحة نووية. وهذا القلق، كما لوحظ أعلاه، كان قلقاً جدياً للغاية، ولكن المخاطر ستكون أخفض والعتبة المتاحة للتدخل ستكون بالتالي أعلى.

وفي الحقيقة، فإن السؤال الأوسع الذي كان يجب أن يثار آنئذ والذي يجب أن يناقش الآن هو: هل يجب أن تكون الحرب الوقائية أداة رئيسية في التعامل مع الانتشار النووي الآن وقد تعطلت القيود السابقة التي كان قد فرضها نظام معاهدة عدم الانتشار؟ هناك عدة أسباب للتفكير بأن الحرب الوقائية لم تبق بعد الآن خياراً جيداً.

أولاً، لقد صار صعباً مع مرور الزمن صعوبة متزايدة من الناحية العملية تدمير برامج نووية بادئة تدميراً استباقياً. إن نفس نجاح الضربة الإسرائيلية ضد أوزيراك كان يعني أن ضربة مماثلة في المستقبل ستكون أصعب بكثير جداً لأن الدول العاملة في الانتشار تحرك منشآتها تحت الأرض أو تقسّيها أو تبعثرها. والفشل المزري للاستخبارات الأمريكية في التحديد الدقيق لقدرات أسلحة التدمير الشامل في العراق، وعدم قدرتها على أن تقدر حقيقة المزاعم الحالية لكورية الشمالية عن امتلاك قنبلة، يوحي بالصعوبات التي ستواجه الضربات الاستباقية المستقبلية.[22]

والمشكلة الثانية هي أن الاستباق أو التهديد بالاستباق في الوقت الذي قد يردع الانتشار في الحقيقة (كما جادل بعضهم بأن هذه الحالة كانت هي الحالة مع ليبيا)، فإنه في حالات أخرى يخدم بصفة محرض على الانتشار. فلا كوريا الشمالية ولا إيران على ما يبدو استنتجت أن عليها أن تتخلى عن برنامج أسلحتها النووية وتنزع سلاحها نتيجة لحرب العراق. وتبدو بيونغ يانغ، في الحقيقة، أنها قد سرّعت برنامج كوريا الشمالية مع تبني فكرة أن امتلاك سلاح نووي سيكون رادعاً قوياً لهجوم الولايات المتحدة. إن الاستباق على أي حال يبطئ الانتشار فقط، ولكنه لا يوقفه.

والمشكلة الثالثة هي أن الولايات المتحدة إذا كانت تسعى لا إلى استخدام الضربات الجوية الدقيقة فحسب، بل إلى تغيير نظام الحكم وسيلة لوقف ناشري الأسلحة من الدول المارقة كذلك،

فسيكون عليها أن تكون قادرة على إدارة عملية تغيير النظام بشكل ناجح. والخبرة الأمريكية في العراق قد دحضت الآن على الأرجح نوع الكلام العرضي الذي كان يمكن أن يُسمع قبل الحرب حول التخطيط "لتفكيك" باكستان، وهي بلد يبلغ عدد سكانه ثمانية أضعاف سكان العراق، في الحالة التي يتولى فيها الإسلاميون الراديكاليون السلطة في ذلك البلد.

وأخيراً، فإن قيمة التأخير المكتَسب نتيجة لاستخدام القوة العسكرية لوقف الانتشار تحتاج إلى أن توزن في مقابل الضرر السياسي الذي قد يستتبعه مثل ذلك العمل. وهذا المأزق واضح في إيران اليوم: إن قسماً مهماً من سكان إيران يعارض نظام حكم الملالي في طهران وهو ميال بشكل جيد إلى اتخاذ موقف ودي من الولايات المتحدة. ولكن قسماً من هذه المعارضة قومي تماماً أيضاً وقد يفضل بالفعل إيراناً أكثر ليبرالية تمتلك أسلحة نووية. وإن ضربة عسكرية أمريكية على المنشآت الإيرانية ربما قد تخفض هذه المعارضة وتصيب آمال الإصلاح الداخلي بالنكسة.

خطر مبرر؟

كل السياسات الخارجية، ومن جملتها عدم عمل أي شيء والإبقاء على الوضع الراهن، تنطوي على أخطار. والطريقة المناسبة لتقويم معالجة إدارة بوش للسياسة الخارجية في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر هي أن لا نسأل هل عرّضت الإدارة نفسها

للأخطار؟ بل أن نسأل هل كانت تلك الأخطار معقولة استناداً إلى المعلومات المتوافرة في الوقت الذي اتخذت فيه الإدارة القرار؟

لدى التأمل في الماضي، فإن الخطر الذي مثله نظام حكم صدام حسين كان بشكل واضح أخفض بكثير مما صورته الإدارة. فهو لم يملك على ما يظهر برنامجاً مستمراً للأسلحة النووية، وليس هذا وحسب، بل لم يكن يملك كذلك مخزوناً كبيراً من الأسلحة الحيوية والكيماوية التي شدّد عليها وزير الخارجية كولن باول في خطابه الذي ألقاه في 6 شباط/فبراير 2003 في الأمم المتحدة، في مجلس الأمن. فقد كان نظام العقوبات في التسعينيات من 1990 على ما يبدو كافياً لإقناع صدام بالتخلص من أسلحته المتبقية، وكان ارتياب الإدارة في فاعلية التفتيش ارتياباً في غير موضعه. وعلى ضوء تقارير مجموعة مسح العراق التي رأسها أولاً الدكتور ديفيد كاي ثم تشارلز دولفر بعدئذ، كان صدام حسين يملك العزم لمتابعة برنامج لامتلاك قدرات أسلحة الدمار الشامل بعد أن تكون العقوبات قد رفعت، ولكن هذا أرجأ التهديد الوشيك الذي افترضته الإدارة إلى مدة أبعد كثيراً في المستقبل.[23]

كان مجتمع الاستخبارات الأمريكية، ومفتشو الأسلحة من الأمم المتحدة، ومعظم إدارات الاستخبارات غير الأمريكية تعتقد أن العراق امتلك مخزوناً مخبأً محدوداً من الأسلحة الكيماوية والحيوية، وفي الواقع فإن كل واحد منهم أصيب بالدهشة حين جاءت مجموعة مسح العراق خاوية اليد. ولذلك، فإن من الصعب لوم إدارة بوش لاعتقادها أن هذه المخزونات الاحتياطية كانت موجودة.

ومن ناحية أخرى، فإن الدليل على أن العراق كان قد بدأ ثانية برنامجه النووي، مثلما أكد مرة ديك تشيني نائب الرئيس، هو دليل لم يكن موجوداً، وكانت الإدارة مذنبة بوضوح في المبالغة مبالغة كبيرة في هذه الناحية المخيفة على نحو خاص من التهديد. وإضافة إلى ما تقدم، فبإشارة الإدارة إلى أسلحة التدمير الشامل بالشكل العام لها وعدم فصل السلاح النووي عن الأسلحة الحيوية والكيماوية، كانت الإدارة تعني ضمناً أن التهديد النووي كان أكبر بكثير مما كان عليه.

وعلى الرغم من أن كثيرين من الناس اليوم يودون أن يعتقدوا أن حرب العراق كانت من البداية مؤامرة جنائية استندت إلى تلفيقات مختلقة تماماً، فإن من الأرجح أن مسؤولي الإدارة كانوا مذنبين بالمبالغة أكثر مما كانوا مذنبين بالكذب، ولو كانوا مذنبين بالكذب لكان هذا يعني التصريح العمدي بشيء ما والمرء يعلم أنه زائف. لقد اعتقدوا أن صدام حسين كان يحاول أن يحصل على أسلحة نووية وإذا لم تكن الأدلة واضحة الوضوح الذي كانوا يودون الوصول إليه، فإنها في النهاية سوف تتجسد في الواقع وتثبت وجهة نظرهم. وكانت أعمق غلطة لهم هي أنهم لم يكن لديهم أدنى شكوك ذاتية، أو لم ينغمسوا في استعراض أكثر انفتاحا عقلياً للأدلة قبل الإقدام على شن حرب وقائية.

بعد أن قدمت مجموعة مسح العراق تقريرها عن فشلها في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق، استمر الرئيس بوش في التشديد على أن الحرب الوقائية كان لها ما يبررها لأن

مجموعة مسح العراق وجدت أن نظام الحكم في العراق كان يملك العزم على الحصول على أسلحة التدمير الشامل في يوم ما في المستقبل. فإذا كان الافتراض البسيط للعزم على الحصول على أسلحة التدمير الشامل (في مقابل الدليل الموجود من المخزونات الاحتياطية أو الإنتاج المستمر للبرنامج) كافياً لإطلاق حرب وقائية، فإن الكثير من البلاد في العالم تستأهل أن تكون أهدافاً ممكنة لتدخل الولايات المتحدة.وأنا أشك في أن الرئيس كان يحمل في ذهنه هذا النوع من التوسع في المعيار المتصل بالحرب بالوقائية، وتوحي نتيجة ورطة أسلحة التدمير الشامل العراقية، على كل حال، بأن العقيدة كاملة تحتاج إلى العودة إليها وإلى تعديلها.

obeikandl.com